

عقد مقاولات رقم (٢٠٢٩ / ١٠٢٤ / ٢٠٢٥)

أنه في يوم الاثنين الموافق ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٥ تم إبرام هذا العقد بين كل من:

أولاً: الهيئة العامة للطرق والكباري ومقرها .. ١٥١ طريق النصر - مدينة نصر - القاهرة بصفتها المتعاقد، وهي الجهة المعنية / المستفيدة من عملية تنفيذ أعمال تمهيد وفتح بعض الطرق الترابية بمدينة مرسى علم، ويمثلها قانوناً في التوقيع على هذا العقد السيد اللواء مهندس / طارق محمد عبد الجواد بصفته / رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري

(طرف أول)

ثانياً: شركة التقوى للمقاولات والتجارة الكائن مقرها / ٤ شارع فوزي - محطة الزيتون - برج المحبة - القاهرة وشكلها القانوني شركة (ذات مسئولية محدودة) والمصنفة شركة كبيرة سجل تجاري رقم ٢٣٧٥٦ بطاقة ضريبية رقم ٤٨٠-٢٣٤-٢٥٢ مأمورية ضرائب الشركات المساهمة بالقاهرة كود ٤١٠٠ بطاقة تصنيف بالاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء رقم ٣٢٧٦٣ فئة أولى تصنيف أعمال طرق تنتهي في ٢٠٢٦/٢/١٦ تليفون رقم ٠١١٢٨٧٧٩٩٩٩ فاكس رقم ٢٢٨٣٤٧١٤ بريد الإلكتروني com.eltacwa@yahoo.com، ويمثلها السيد/ مسعد يوسف محمد حجازي الجنسية / مصري بطاقة رقم قومي / ٢١٩٤ ٢١٣٠ ١٢١٢١٢٦٥١ بصفته مدير الشركة بموجب السجل التجاري بصفته المتعاقد معه.

(طرف ثان)

تمهيد

حيث أن الطرف الأول أبدى رغبته في التعاقد على تنفيذ أعمال تمهيد وفتح بعض الطرق الترابية بمدينة مرسى علم وذلك بغرض تلبية احتياجاته بما يمكنه من تحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية ويضمن انتظام سير العمل، ووفقاً لما تم تخصيصه من اعتمادات مالية، وحيث أبدى الطرف الثاني استعداده للقيام بذلك وإتمامه وفقاً للشروط والمواصفات وأية متطلبات أخرى وكما هو منصوص عليه بكراسة الشروط والمواصفات والعرض المقدم منه، والذي قبله الطرف الأول.

وفي ضوء اعتماد السيد الفريق / نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية ووزير الصناعة والنقل الصادر في ٢٠١٨ وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاتها، وطلب عرض السعر وكراسة الشروط والمواصفات للتعاقد على تنفيذ أعمال تمهيد وفتح بعض الطرق الترابية بمدينة مرسى علم "

ووفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بموضوع هذا العقد، وما أوصت به لجنة الاتفاق المباشر من قبول العرض المقدم من الطرف الثاني بمبلغ ١٩,٦٧٥,٦٦٥ جنيه (فقط وقدره تسعة عشر مليون وستمانه وخمسة وسبعون ألف وستمانه وخمسة وستون جنية لا غير)، والذي تمت الترسية عليه، باعتباره الأفضل شروطاً وأقل سعراً ومطابقته للشروط والمواصفات الفنية واعتماد السلطة المختصة لتوصية اللجنة.

وبعد أن أقر الطرفان بأهليتهما وصفتيهما للتعاقد اتفقا على الآتي :

البند الأول

يُعتبر التمهيد السابق، وكراسة الشروط والمواصفات التي تم التعاقد بناء عليها، والعرض المقدم من الطرف الثاني والمقبول من الطرف الأول، وكافة المكاتبات والمراسلات والرسومات وغيرها من الأوراق والمستندات المتبادلة بين الطرفين، ومحاضر لجنة الاتفاق المباشر، وأمر الإسناد، ومحضر استلام الموقع، والبرنامج الزمني التنفيذي المقدم من الطرف الثاني والمعتمد من الطرف الأول، وكافة الإجراءات السابقة على التعاقد، جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد، ومتمماً ومكملاً لأحكامه .

البند الثاني

تعتبر الملاحق التالية والمرفقة بهذا العقد جزءاً لا يتجزأ منه -

- ١- ملحق (١): وصف موضوع العقد.
- ٢- ملحق (٢): الاشتراطات الخاصة للتعاقد.
- ٣- ملحق (٣): التزامات طرفي التعاقد.
- ٤- ملحق (٤): البرنامج الزمني للتنفيذ.

